رئيسة النادي العالمي للإعلام الإلكتروني بالكويت أكدت أن توصيل «الدرونز» سيشهد إقبالاً كبيراً خلال العام القادم

هند الناهض لـ«الأنباء»: 4,9 مليارات دولار حجم التجارة الإلكترونية في الكويت بنهاية 2021

■ صناعة التجارة الإلكترونية المحلية ستستمر في اتجاهها التصاعدي للوصول إلى 6,4 مليارات دولار بحلول 2024

هند الناهض

باهي أحمد

توقعت رئيسة النادي العالمي للاعلام الالكتروني بالكويت هند الناهض في تصريح خاص لـ«الأنباء» أن تستمر صناعة التجارة الإلكترونية في اتجاهها التصاعدي في المبيعات من خلال الوصول إلى ما يقرب من 6,4 مليارات دولار بحلول عام 2024، وأن يصل إجمالي مبيعات التجارة الإلكترونية إلى حوالي 4,9 مليارات دولار بحلول نهاية عام 2021، مضيفة أن الطلبات التي قد تشهد نموا خلال العام المقبل عبر المنصات الالكترونية قد تشهد دخول منتجات جديدة حيث سيرتفع الطلب على «الدرونز» المستخدمة في عمليات التوصيل بحيث ستصبح حاجة ملحة للتغلب على المصاعب التي تواجه التجارة العالمية ومنها التأخيرات في عمليات الاستيراد والتصدير والتي أدت إلى التضخم في أسعار المنتجات.

وأضافت الناهض أن عمليات التسوق من خلال الصوت «VOICE SHOPPING» ستشهد وتطورا أكبر عبر المواقع الالكترونية المختلفة مما سيساهم في زيادة الاقبال عليها بحيث ستوفر عملية البحث السريع لمختلف المنتجات عبر المواقع الالكترونية المتنوعة والمختلفة، اضافة إلى عملية الاستهلاك الأخضر والواعي للبيئة وهي منتجات خالية من المواد الضارة ويمكن اعادة تدويرها ولا تضر بالبيئة بحيث بات ينعكس الاهتمام بالبيئة على المستهلكين مما سيدفعهم لاقتناء واستهلاك المنتجات الصديقة للبيئة.

الاستهلاك الأخضر

قالت الناهض إن 33٪ من المستهلكين يصنفون الاستدامة كواحد من أهم ثلاثة عوامل حاسمة في مشترياتهم، حيث إن تنفيذ إنشاء «المنتجات الخضراء» له تأثير إيجابي على تقليل إطلاق الملوثات أثناء الإنتاج والنقل، ويساهم في تقليل نفايات التغليف وزيادة كفاءة الطاقة، على سبيل المثال، بدلا من استخدام البلاستيك لتغليف المنتجات، فبالإمكان استخدام المواد المعاد تدويرها التي تؤدي نفس الوظيفة مثل البلاستيك ولكن دون الإضرار بالبيئة. وأضافت أنه على المستهلك أن يدرك أن الاستدامة تأتي بسعر أعلى، بحيث يجب على العملاء المهتمين بالبيئة أيضا الاستسلام لحقيقة أن المنتجات الخضراء أغلى بكثير من غيرها، لذلك سيتعين عليهم تحقيق توازن بين التسليم السريع الذي يترك المزيد من آثار الكربون أو طريقة التوصيل الصديقة للبيئة التي تستغرق أياما، خاصة أن آخر الاحصائيات تؤكد أن ما يزيد على 60٪ من مستخدمي الإنترنت على استعداد لدفع المزيد مقابل المنتجات الصديقة للبيئة لذلك، يتلخص الأمر في تطوير المزيد من المنتجات والحلول الخضراء للمستهلكين للاختيار فيما بينها.

تأثير متحور «أوميكرون» على الطلب سيكون طفيفاً وقصير الأجل

«أوبيك» متفائلة بشأن الطلب على النفط في 2022

■ 99,13 مليون برميل يومياً متوسط الطلب في الربع الأول من العام المقبل

رويترز: رفعت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) توقعاتها للطلب العالمي على النفط في الربع الأول من عام 2022 لكنها أبقت على توقعاتها للنمو للعام بأكمله دون تغيير، قائلة إن متحور أوميكرون من فيروس كورونا سيكون له تأثير طفيف مع تعايش العالم مع الجائحة. وقالت «أوبيك» في تقرير شهري، إنها تتوقع أن يبلغ متوسط الطلب على النفط 99,13 مليون برميل يوميا في الربع الأول من 2022 بزيادة 1,11 مليون عن توقعاتها الشهر الماضي. وذكرت «أوبيك» في التقرير «بعض التعافي الذي كان متوقعا له الربع الرابع من 2021 سيحدث بدلا من ذلك في الربع الأول من 2022 يعقبه انتعاش مطرد خلال النصف الثاني من 2022». وأضافت «علاوة على ذلك من المتوقع أن يكون تأثير المتحور الجديد أوميكرون طفيفا وقصير الأجل مع تزايد قدرة العالم على التعامل مع كوفيد-19 والتحديات المرتبطة به». وأبقت «أوبيك» على توقعاتها بنمو الطلب العالمي على النفط 5,65 ملايين برميل يوميا في 2021 بعد الانخفاض التاريخي العام الماضي في بداية الجائحة، كما أبقت على توقعات نمو الإمدادات في 2022 من خارج المنظمة دون تغيير. وبالنسبة لعام 2022، تتوقع «أوبيك» مزيدا من النمو في الطلب عند 4,15 ملايين برميل يوميا دون تغيير عن توقعاتها الشهر الماضي مما سيرفع الاستهلاك العالمي إلى ما فوق مستويات 2019. وبدأت «أوبيك» وحلفاؤها المعروفون باسم «أوبيك+» في التخلي تدريجيا عن الخفض القياسي للإنتاج الذي تم تطبيقه العام الماضي. ووافقت «أوبيك+» هذا الشهر على زيادة الإنتاج الشهري بمقدار 400 ألف برميل يوميا اعتبارا من يناير رغم القلق بشأن المتحور أوميكرون. وأظهر التقرير أن إنتاج «أوبيك» ارتفع في نوفمبر 290 ألف برميل يوميا إلى 27,72 مليون برميل يوميا بفعل زيادة إنتاج السعودية والعراق، فضلا عن انحسار تعطيلات الإمدادات من نيجيريا.

النفط ينخفض.. وبرنت دون 75 دولاراً للبرميل

رويترز: هبطت أسعار النفط بفعل مخاوف جديدة متعلقة بأوميكرون المتحور الجديد من فيروس كورونا وشكوك بشأن فاعلية اللقاحات في الحماية منه. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت القياسي 78 سنتا أي بنسبة 1٪ إلى 74,37 دولارا للبرميل. ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 72 سنتا أو 1,0٪ إلى 70,95 دولارا للبرميل. وسجل كلا الخامين القياسيين مكاسب بلغت 8٪ الأسبوع الماضي في أول مكسب أسبوعي لهما منذ سبعة أسابيع. وعوض الخامان أكثر من نصف الخسائر التي منيا بها منذ تفشي أوميكرون في 25 نوفمبر . قالت منظمة الصحة العالمية إن المتحور أوميكرون من فيروس كورونا الذي رصد في أكثر من 60 دولة يشكل «خطرا عالميا كبيرا» مع بعض الأدلة على أنه مقاوم للقاحات لكن البيانات السريرية عن شدته مازالت محدودة. وقالت جامعة أوكسفورد إن اللقاحات أظهرت مستويات فاعلية أقل في الحماية من أوميكرون. وستجتمع مجموعة أوبيك+ التي تضم أوبيك ومنتجين آخرين يوم الرابع من يناير المقبل لتحديد السياسة الإنتاجية.

أكبر 8 مخاطر اقتصادية في 2022.. تعرف عليها

شهد العام الحالي حالة من عدم اليقين في ظل استمرار حالات الإصابة بفيروس «كوفيد-19»، وظهور المتحور الجديد «أوميكرون»، إلى جانب أزمة نقص الرقائق، وأزمة العقارات الصينية، وغيرها، ومع قرب العام من نهايته يتبادر إلى الأذهان حاليا كيف سيكون الأمر في العام المقبل، وما هي أكبر المخاطر الاقتصادية في 2022، والتي يمكن إيجازها في 8 مخاطر رئيسية كالتالي:

1 ـ «أوميكرون» والمزيد من حالات الإغلاق: إذ لايزال من المبكر الحكم بشكل قاطع على متغير «أوميكرون» الجديد من «كوفيد-19»، وما إذا كان أسرع انتشارا من سابقيه، وربما يكون أيضا أقل حدة من المتغيرات الأخرى، وهو ما سيساعد العالم على العودة إلى وضع أشبه بما كان قبل الجائحة، وبالتالي المزيد من الإنفاق على قطاع الخدمات، الذي تضرر بسبب عمليات الإغلاق.

وقد يؤدي إعادة توازن الإنفاق إلى تعزيز النمو العالمي إلى 5,1٪ مقارنة مع توقعات «بلومبرج إيكونوميكس» البالغة 4,7٪، ولكن إذا كان «أوميكرون» أكثر عدوى وخطورة، فإن الطلب سيكون أضعف وربما تستمر مشكلات التوريد العالمية.

2 ـ التضخم: إذ تشير التوقعات إلى أن التضخم في الولايات المتحدة سوف ينهى العام المقبل مقتربا من المستويات المستهدفة، وقد ترتفع الأجور، ومع تغير المناخ الذي يجلب المزيد من الظواهر الجوية المدمرة، قد تستمر أسعار المواد الغذائية في الارتفاع.

ويمكن أن تضر موجة جديدة من الوباء بالسفر الجوي مما يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط، ومع ذلك فإن التأثير المشترك يمكن أن يظل بمنزلة صدمة مصحوبة بركود تضخمي تترك المركزي الأميركي والبنوك المركزية الأخرى دون إجابات واضحة.

3 ـ رفع الفائدة الأميركية: إذ صاغت «بلومبرغ إيكونوميكس» نموذجا لما يحدث إذا رفع الاحتياطي الفيدرالي الفائدة ثلاث مرات في 2022، وأشارت إلى أنه سيواصل رفع الفائدة حتى الوصول إلى 2,5٪، مما يدفع عوائد سندات الخزانة للارتفاع، وانتشار الائتمان على نطاق أوسع، والنتيجة ستكون حدوث ركود في بداية عام 2023.

4 ـ رفع الفائدة الأميركية والأسواق الناشئة: فعادة ما يعني رفع الاحتياطي الفيدرالي للفائدة هبوطا حادا للأسواق الناشئة، إذ تعزز أسعار الفائدة الأميركية المرتفعة الدولار وتؤدي إلى تدفق رأس المال إلى الخارج وأحيانا أزمات عملة في الاقتصادات النامية.

5 ـ اتجاه مبيعات المنازل والأسعار في الصين إلى الانخفاض: فقد تعني استراتيجية الصين بشأن «كوفيد-19» المزيد من حالات الإغلاق، ومع ضعف الطلب ومحدودية التمويل، قد يتعرض البناء العقاري الذي يقود 25٪ من اقتصاد الصين لمزيد من الهبوط.

وتشير التوقعات الأساسية لـ«بلومبرغ إيكونوميكس» إلى نمو الصين 5,7٪ في 2022، ولكن إذا تباطأ النمو إلى 3٪ فإنه ستكون هناك تداعيات حول العالم، وقد يعرقل خطط الاحتياطي الفيدرالي.

6 ـ مستقبل السياسة المالية: إذ أنفقت الحكومات بكثافة من أجل دعم العاملين والشركات خلال الوباء، وتشير تقديرات «يو بي إس» إلى تراجع الإنفاق العام في العام المقبل إلى حوالي 2,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

7 ـ أسعار الغذاء: إذ يعد الجوع محركا تاريخيا للاضطرابات الاجتماعية، وتسببت مجموعة عوامل بما يشمل آثار «كوفيد-19» والطقس السيئ إلى دفع أسعار الغذاء العالمية قرب مستويات قياسية، وقد تبقيها مرتفعة العام المقبل.

8 ـ الاضطرابات السياسية في أوروبا: قد تشهد أوروبا تقلبات العام المقبل، بدءا من الصراع على الرئاسة الإيطالية في يناير المقبل، كما تتجه فرنسا إلى صناديق الاقتراع في أبريل، إذ يواجه الرئيس «إيمانويل ماكرون» تحديات من اليمين.

وإذا اكتسب المشككون باليورو القوة في الاقتصادات الرئيسية بالمنطقة، قد يقضي ذلك على الهدوء في أسواق السندات الأوروبية.

«الكويتية» توقّع عقداً مع «Spatial» لتوريد معدات تدريب طوارئ

«الكويتية» تحرص على تدريب طواقم رحلاتها

وقّعت شركة الخطوط الجوية الكويتية مؤخرا عقدا مع شركة Spatial، وذلك لتوريد معدات وأجهزة تشبيهية للتدريب على طوارئ الأمن والسلامة لأطقم القيادة والرحلات، حيث ستتسلم الخطوط الجوية الكويتية من شركة Spatial معدات تدريب طوارئ لثلاثة أبواب ذات الجسم العريض، ومدرب قمرة القيادة والخاص بتدريب أطقم قيادة الطائرات، بالإضافة الى ترقية جهاز الطوارئ في طائرات الخطوط الجوية الكويتية ايرباص A320neo. وفي هذا الشأن، قال مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام في الخطوط الجوية الكويتية فايز العنزي: تسر الخطوط الجوية الكويتية أن تعلن عن توقيع عقد مع شركة Spatial المزود الرائد عالميا لأجهزة محاكاة طاقم الطائرة والتي تعد من أفضل الشركات المتخصصة في هذا النوع من التدريب والموفرة لأحدث الاجهزة والتقنيات لأطقم قيادة الطائرات، حيث إن توقيع هذا العقد يأتي في إطار حرص الخطوط الجوية الكويتية الدؤوب على تطوير وتدريب كوادرها وفق أفضل المعايير العالمية التي تخص قطاع النقل الجوي وتضمن في الوقت ذاته أمن وسلامة الطائرات والركاب.

هذا، وقام بتوقيع العقد ممثلا عن الخطوط الجوية الكويتية، مساعد الرئيس التنفيذي لشؤون العمليات الكابتن عيسى الحداد، ومن جانب شركة Spatial العضو المنتدب مارك فان دين بروكي، وذلك بحضور مدير أكاديمية الخطوط الجوية الكويتية للتدريب الكابتن علي المري.

تكلفة الغذاء تُفرغ جيوب الأميركيين بأكبر زيادة منذ 1982

كشف مكتب إحصاء العمل الأميركي، أخبارا سيئة للمستهلكين، إذ أصبح تناول الطعام في الخارج أكثر تكلفة، كما أن تناول الطعام في المنزل أصبح مكلفا أيضا.

وأكد المكتب أن أسعار المطاعم ارتفعت بنسبة 5,8٪ على مدى 12 شهرا المنتهية في نوفمبر الماضي من دون تعديلات موسمية، وهي أكبر زيادة لمدة 12 شهرا منذ العام المنتهي في يناير 1982، ولسوء الحظ بالنسبة لأولئك الذين يأملون في كبح جماح الإنفاق عن طريق التحول إلى الطهي المنزلي، فإن أسعار البقالة وصلت أيضا إلى مستويات قياسية، فقد قفزت بنسبة 6,4٪، وهي أكبر زيادة على مدار 12 شهرا منذ ديسمبر 2008، فيما شهدت لحوم البقر أكبر زيادة في الأسعار بنسبة 20,9٪. وتؤكد الزيادات الحادة على حقيقة أن المطاعم وصانعي المواد الغذائية ليسوا محصنين ضد سلسلة التوريد وضغوط العمل التي تساهم في زيادة الأسعار في جميع المجالات، ومع ذلك، فقد وجدوا أن العملاء على استعداد لإنفاق المزيد، وفي الواقع، كانت المطاعم ترفع الأسعار مع ارتفاع تكاليف الطعام والعمالة، وحتى الآن، كما يقولون، فقد وافق المستهلكون على الزيادات.

وفي بيان سابق، قالت شركة «ماكدونالدز»، إنها تتوقع أن تكون أسعار القائمة أعلى بنحو 6٪ هذا العام مقارنة بالعام الماضي. وأوضحت أن الزيادة لقيت استحسانا كبيرا من العملاء، كما رفعت «شيبوتل» الأسعار هذا العام، لكنها شهدت نموا في مبيعات المطاعم من نفس المتجر. وبخلاف المطاعم، واجه مصنعو المواد الغذائية ومحلات البقالة تكاليف أعلى للسلع والعمالة والنقل، وقد تصاعدت هذه التكاليف أكثر في الأشهر الأخيرة، مما دفع الشركات المصنعة إلى تمرير بعضها إلى عملاء التجزئة الذين بدورهم يفرضون على المستهلكين جزءا من هذه الزيادات. ومن المرجح وفق شبكة «سي إن إن»، أن تستمر الأسعار المرتفعة في محل البقالة في العام المقبل، حيث صرحت كبرى الشركات المصنعة بأنها تخطط لرفع الأسعار لعملائها من التجزئة في أوائل عام 2022، وكل هذا سمح للشركات بالتراجع عن الخصومات أو إلغائها، لأن الطلب قوي ولا يريدون نفاد إمداداتهم المحدودة. وفي حين بقيت أسعار بعض المواد الغذائية ثابتة أو حتى هبطت من أكتوبر إلى نوفمبر، فقد ارتفعت أسعار المواد الأخرى في هذه الفترة، وفقا لمؤشر أسعار المستهلك، إذ ارتفعت أسعار الخس بنسبة 6,9٪ وارتفعت أسعار الفاكهة الطازجة بنسبة 2,2٪ على أساس معدل موسميا، وارتفعت نسبة البرتقال بما في ذلك اليوسفي بنسبة 2,4٪، وقفز سعر الحلوى مثل كعك القهوة الطازج والكعك بنسبة 3,5٪. واستمرت أسعار اللحوم في الارتفاع، فقد ارتفعت أسعار لحم الخنزير بنسبة 2,2٪، وارتفعت أسعار نقانق الإفطار بنسبة 2,7٪ والهوت دوغ بنسبة 2,8٪، وارتفع اللحم المشوي وشرائح اللحم والضلوع بنسبة 3,7٪، فيما حذر صانعو النقانق والنقانق والبرغر تجار التجزئة من أنهم يخططون لزيادة أسعار بعض اللحوم المجمدة والمبردة في يناير.

وتعتبر الزيادات في أسعار الغذاء جزءا من اتجاه زيادة الأسعار بشكل عام. وارتفع تضخم أسعار المستهلك، الذي يشمل أسعار الغاز والفئات الأخرى، بنسبة 6,8٪ في فترة الـ 12 شهرا المنتهية في نوفمبر، مسجلا أعلى مستوى له في 39 عاما.

وسط محاولة الشركات تلبية الطلب المتزايد في رأس السنة

ارتفاع تكاليف الشحن الجوي إلى مستويات قياسية

ارتفعت تكلفة نقل البضائع جوا حول العالم إلى مستويات قياسية، وسط محاولة الشركات تلبية الطلب المتزايد في الفترة التي تسبق الكريسماس.

وتضاعفت الأسعار عبر مسارات الشحن الجوي الرئيسية التي تربط مراكز التصنيع في الصين بالمستهلكين في الولايات المتحدة وأوروبا خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وحسبما ذكرت «فاينانشال تايمز»، ارتفعت الأسعار على المسارات من شنغهاي إلى أميركا الشمالية من 8 دولارات في نهاية أغسطس إلى 14 دولارا للكيلوغرام في الأسبوع الماضي، وهو مستوى قياسي جديد متجاوزا السابق البالغ 12 دولارا المسجل عندما ضرب الوباء سلاسل التوريد للمرة الأولى في أوائل 2020. وبناء على بيانات «بلطيق إكستشنج إيرفرايت» ومزودة بيانات الشحن الجوي «تي إيه سي فرايت»، شهدت المسارات من هونغ كونغ إلى أوروبا والولايات المتحدة، وبين فرانكفورت وأميركا الشمالية ارتفاعات مماثلة.

ودائما، تصبح سلاسل التوريد في أوج نشاطها خلال الربع الرابع بسبب مبيعات الجمعة السوداء، والكريسماس، ولكن ذلك الارتفاع الموسمي في الطلب يأتي مع تعرض الصناعة بالفعل لضغوط هائلة.